



## المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

الخطة الخمسية السادسة (2010-2014)

### مقدمة:

Ø وافق مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال أعمال اجتماعه السنوي الرابع والثلاثين، والذي عقد بالمملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة من 15 إلى 16 أبريل 2009، على مشروع الخطة الخمسية السادسة لموارد المصرف وأوجه استخداماتها للفترة (2010-2014)، وقد بدأ العمل بها اعتباراً من يناير 2010.

Ø و تقضي هذه الخطة تخصيص مبلغ 1000 مليون دولار أمريكي من الالتزامات السنوية للخطة، خلال السنوات الخمس القادمة للدول الأفريقية غير العربية، وذلك بواقع 200 مليون دولار سنوياً، بزيادة 100 مليون دولار (حوالي 11.1%) عن الخطة الخمسية السابقة (2005-2009).

### التوجهات الأساسية للخطة:

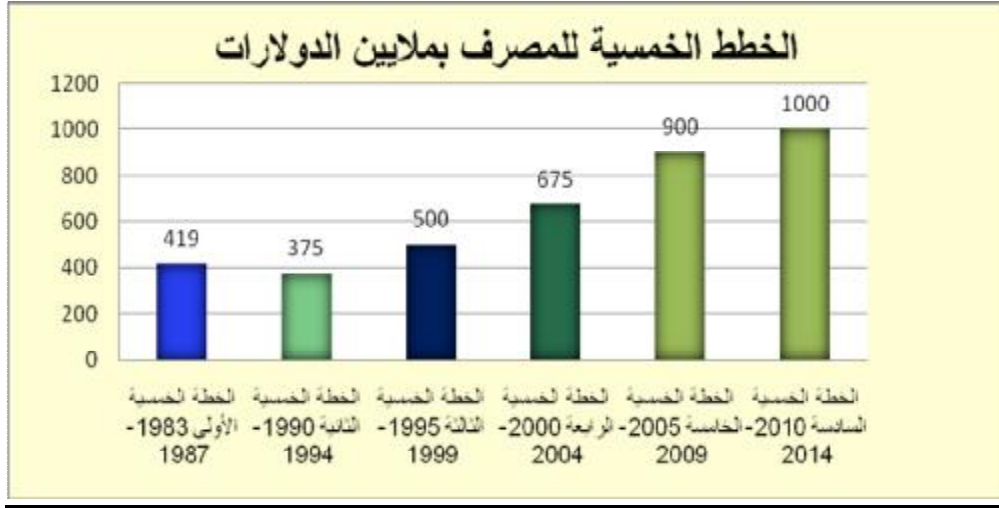
ظل المصرف يعمل بصفة مميزة كمؤسسة عربية إنمائية متخصصة في دعم التعاون العربي الأفريقي، علماً بأنه المؤسسة العربية الجماعية الوحيدة التي تعمل في هذا المجال بلا انقطاع منذ عام 1975، ممّا يؤهله ليكون مرجعية متخصصة في الشأن الأفريقي لمؤسسات التمويل الإنمائي العربية. وستعمل الخطة الخمسية السادسة على تعزيز هذا الدور، وقد اعتمدت الخطة الأهداف والسمات والمؤشرات التالية:

### أهداف وسمات الخطة:

تتمثل أهم أهداف وسمات الخطة في الآتي:-

- مواصلة تعزيز دور المصرف كمؤسسة تمويل إنمائي لدعم التعاون العربي الأفريقي، وكمرجعية متخصصة في الشأن الأفريقي جنوب الصحراء لمؤسسات التمويل الإنمائي العربية؛
- المحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف وتحقيق استمراريته كمؤسسة تمويل إنمائي تعتمد على مواردها الذاتية؛

- المحافظة على انتشار عمليات المصرف وتنويعها وزيادة فاعليتها، وذلك في ظل المستجدات التي يشهدها العالم عامة والدول المستفيدة خاصة؛
- التحسين المستمر لتدخلات المصرف في الدول الأفريقية وزيادة فاعلية هذه التدخلات.



### العمليات التمويلية:

- استمرار الاهتمام بمشاريع **البنية الأساسية** خلال فترة الخطة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية الايجابية في دفع عجلة التنمية، وذلك دون إغفال للمشروعات في القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والطاقة والصحة والتعليم والبيئة والقطاع الخاص، ومع إتباع قدر من المرونة، وفقاً لاحتياجات الدول المستفيدة وأولوياتها.
- مواصلة الاهتمام **بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية** والاسهام في تمويل المشروعات التي تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وخفض معدل البطالة وتنمية الموارد البشرية ودعم مشاركة المرأة في التنمية والاستمرار في تمويل مشروعات القطاع الاجتماعي (التعليم والصحة)، مع إدخال بعض المرونة على نسبة التمويل التي يخصصها المصرف لها لتكون ما بين 15-20% سنوياً، وبما لا يخل بالتوازن بين تمويلات المصرف في مختلف القطاعات في البلدان المستفيدة.

- الاستثمار في دعم **القطاع الخاص** من خلال القروض المباشرة والقروض الائتمانية والقروض متناهية الصغر، والاهتمام بالقروض الائتمانية الإقليمية لمؤسسات التمويل الإقليمية وتكثيف عمليات القروض متناهية الصغر لما لها من أثر مباشر وفعال في محاربة الفقر.
  - تعزيز سبل التعاون بين الدول العربية والأفريقية فى المجالات المختلفة، وبصفة خاصة فى مجال **الاستثمار فى القطاع الخاص فى أفريقيا**.
  - الاستثمار فى الإسهام فى **تمويل التجارة العربية الأفريقية** عن طريق تمويل الصادرات العربية.
  - الاستثمار فى تمويل المشروعات ذات الأثر الإيجابي **على البيئة** إلى الدول الأفريقية.
  - مواصلة **تشجيع مساهمة رؤوس الأموال العربية فى التنمية الأفريقية** وتشجيع التجارة العربية الأفريقية، والاستمرار فى تمويل مشروعات البنية الأساسية الجاذبة للاستثمار، وكذلك تمويل إعداد الدراسات القطاعية ودراسات جدوى المشروعات التى تصلح للاستثمار .
  - الاستثمار فى تنسيق نشاط المصرف مع **مؤسسات التمويل** وبصفة خاصة مع أعضاء **مجموعة التنسيق**، وكذلك مع مؤسسات **التمويل الانمائى الإقليمية والدولية**، مما يساعد على تعزيز دور وفعالية أنشطته فى الدول المستفيدة من عونه.
- ومن حيث التدخلات القطاعية، سيتم الانتهاء بالمؤشرات الآتية خلال سنوات الخطة الخمس، مع مراعاة المرونة خلال فترة تنفيذ الخطة:

40-50%	- البنية الأساسية
25-30%	- التنمية الريفية والأمن الغذائي
15-20%	- الموارد البشرية والقطاع الاجتماعي
10-15%	- القطاع الخاص

### الملاح والمؤشرات الرئيسية للخطة الخمسية السادسة ( 2010-2014):

- Ø زيادة رأس مال المصرف المدفوع بالكامل بمبلغ 600 مليون دولار وذلك بالتحويل من الاحتياطي العام ليبلغ 2800 مليون دولار أمريكى.

Ø مواصلة الجهود لتحقيق أهداف المصرف وتمكينه من القيام بوظائفه الأساسية وذلك بالاعتماد على موارده الذاتية، بالإضافة إلى المحافظة على مركز مالي سليم.

Ø يبلغ إجمالي التزامات الخطة الخمسية السادسة (2010-2014) مبلغ 1000 مليون دولار أمريكي، وبتزايد 100 مليون دولار عن الخطة الخمسية الخامسة (2005-2009)، تمثل نسبة 11.1%، وبتوافر 200 مليون دولار سنوياً، خلال سنوات الخطة الخمس.

Ø يُمثل العون الفني نسبة 4% من تمويلات الخطة، ويعنى ذلك تخصيص مبلغ 8 ملايين دولار أمريكي من الالتزامات السنوية للخطة، لتمويل عمليات العون الفني، والاستمرار في تقديم عمليات العون الفني في شكل منح لا ترد.

وتوضح البيانات التالية توزيع إجمالي الالتزامات خلال سنوات الخطة الخمس، وما يخص منها لقروض المشروعات، وعمليات العون الفني:-

2014	2013	2012	2011	2010	
192	192	192	192	192	قروض المشاريع
8	8	8	8	8	عمليات العون الفني
200	200	200	200	200	المجموع

**ومواصلة لسياسة المصرف الرامية إلى زيادة عنصر المنحة في قروضه إلى الدول الأفريقية المستفيدة من عونه، تقدم الخطة الخمسية السادسة (2010-2014) تسهيلات في شروط الإقراض، تقديراً للظروف الاقتصادية التي تواجه الدول المستفيدة من عملياته، وذلك على النحو الآتي :-**

- أن يكون الحد الأقصى لأي قرض يقدمه المصرف 60% من التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع، وبما لا يزيد عن 20 مليون دولار، ويجوز استثناءً من ذلك أن يبلغ الحد الأقصى لتمويل المصرف 90% من التكلفة الإجمالية المقدره للمشروع إذا لم تتجاوز هذه التكلفة 15 مليون دولار أمريكي.
- الاستمرار في إمكان منح أكثر من قرض واحد للدولة المستفيدة في السنة الواحدة بشرط ألا يتجاوز مجموع ما يمنح لها في السنة مبلغ 20 مليون دولار.

- استمرار العمل بشروط إقراض المصرف الميسرة، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدول المستفيدة وطبيعة المشروعات الممولة والشروط هي: -

سعر الفائدة	: من 1% إلى 4% سنوياً.
مدة القرض	: 18 - 30 سنة، بما في ذلك فترة السماح.
فترة السماح	: 4-10 سنوات.

- Ø يستمر المصرف في إقراض الدول التي يشترط عليها الاقتراض بشروط لا تزيد عن شروط إقراض وكالة التنمية الدولية بذات الشروط التي تفرضها الوكالة، كما سيستمر في إقراض الدول التي يتم تأهيلها للاستفادة من المبادرة الخاصة بتخفيف عبء المديونية، على النسق المتبع الذي يضعه البنك وصندوق النقد الدوليان في كل حالة على حدة بالتشاور مع المؤسسات متعددة الأطراف المساهمة في المبادرة، ومن ضمنها المصرف.
- Ø يواصل المصرف تخفيض نسبة الفوائد المستحقة على البلدان التي تفي بالتزاماتها نحو المصرف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاقها بنسبة 0.25%.
- Ø يمكن لمجلس الإدارة تحديد شروط إقراض خاصة لتمويل مشروعات القطاع الخاص في أفريقيا حسب ظروف كل مشروع وما يقتضيه التعامل مع هذا القطاع من سرعة ومرونة في التعامل.